جهود الدَّالي في تحقيق نسبة النصوص النثرية
رؤية منهجيَّة

محمَّد علي عطا
جامعة باشن العالمية المفتوحة - أمريكا

ملخَّص

محمَّد أحمد الدَّالي من العلماء الذين لهم باعٌ طويلٌ في خدمة التراث بأشكاله المختلفة: التحقيق، والبحث، وتقييم جهود الآخرين، وكان جهده جهدًا جادًّا رصينًا، يستحقُّ أن يكون مثالًا يُحتذى. ويحاول هذا البحث إلقاءَ الضوء على جانب من هذه الجهود، وهو جانب تحقيق نسبة النصوص النثرية، سواء في النصوص التي حقَّقها بنفسه، أو من خلال تفاعله مع تحقيقات وبحوث الآخرين. وقد طبَّقت منهجًا مبتكرًا، أثبتَ فعاليَّةً في بحوثٍ سابقة، ثمَّ طبَّقته على جهود الدَّالي في تحقيق نسبة نصوص جامع العلوم الباقولي، وعلى جهوده في تحقيق نسبة نصوص غيره من العلماء، وقد وقف البحث على نصوص لم يُحقِّق الدَّالي نسبتها لأسبابٍ مقبولةٍ في الغالب.

الكلمات المفتاحيَّة: محمَّد أحمد الدالي، منهج تحقيق نسبة النصوص النثرية، جهود الدالي في تحقيق التراث، جامع العلوم الباقولي.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

Al-Dālī's Critical Studies of Attributing Manuscripts: Methodological Approach

Dr. Mohamed Ali Atta
Passion International Open University in America

Abstract

Dr. Muḥammad Aḥmad al-Dālī - may God have mercy on him - is one of the scholars who have a long history in the service of heritage in its various forms: investigation, research, and evaluation of the efforts of others, and his effort was a serious and sober effort, worthy of being an example to be followed. , which is the aspect of achieving the proportion of prose texts, whether in the texts that he achieved himself, or through his interaction with the investigations and research of others, and it has applied an innovative approach to this aspect, which has proven effective in previous research, and I briefly defined this approach and then applied it to Al-Dālī's efforts in achieving The ratio of the texts of the collector of sciences Al-Baqūlī, and his efforts to achieve the ratio of the texts of other scholars, and the research stopped on texts that Al-Dālī did not achieve attribution for mostly acceptable reasons.

Keywords: Muḥammad Aḥmad al-Dālī, the approach to achieving the proportion of prose texts, Al-Dālī's efforts in achieving heritage, Jāmiʿ al-ʿUlūm al-Baqūlī.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

من محقَّقات محمَّد أحمد الدَّالي التي استطعت الاطِّلاع عليها: أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، والكامل في اللغة والأدب للمبرِّد (ت ٢٨٦هـ)، وبقيَّة الخاطريَّات لابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ)، وسِفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) وكان موضوعَه الذي نال به الماجستير من جامعة دمشق عام ١٩٨٢م، وكشف المشكلات لجامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٣هـ) وكان موضوعَه الذي نال به الدكتوراه من جامعة دمشق عام ١٩٨٧م، والإبانة في تفصيل ماءات القرآن لجامع العلوم الباقولي، هذا غيرُ أبحاثه التي نُشرت في المجلَّات المختلفة، وجمعها في كتاب الحصائل بأجزائه الثلاثة، التي منها تحقيق رسائل صغيرة أو تعقيب على تحقيق، أو تناول قضيَّة من قضايا العربية أو قضايا التحقيق.

كان -رحمه الله- يقوم على تحقيقاته خير قيام، مستوفيًا لعناصر التحقيق من: ذكر كيفيَّة وقوفه على الكتاب المحقَّق، والتعريف بالمؤلِّف واسمه ونسبته ولقبه وكنيته، وطلبه للعلم وشيوخه، ومنزلته وعلمه، وتلاميذه وآثاره، وحياته الاجتماعية من أسرةٍ وولد، وتحقيق زمن وفاته، مجتهدًا في سدِّ الثُّلْمة في كتب التراجم عن هذا المصنِّف، وقراءة الكتاب المحقَّق ونسخه وترقيمه إن احتاجت مادَّته مثل كتاب الإبانة، وتحقيق اسم الكتاب، وتحقيق صحَّة نسبته، وزمان تأليفه إن توافرت مادَّةُ لذلك، وبيانِ موضوعه والكتب المؤلَّفة في هذا الموضوع، وفوائده، ومنهج المؤلِّف فيه، وموارده التي استقى منها مادَّته، وشواهده، والمآخذ عليه، ووصف مخطوطات الكتاب من عدد أوراق ومقاسات ونوع خطٍّ، والموازنة بين النسخ، وذكر ما يميِّزها تفصيلًا من تملُّكاتٍ ومقابلاتٍ وبلاغاتٍ وسماعاتٍ وتقييداتٍ وإجازات، وذِكْر منهجه في التحقيق، والاستدراك على ما فات المصنِّف، وتحقيق مسائله، وتخريج شواهده وتخريج أقوال العلماء فيه، والتعليق عليه، بل يزيد على ذلك الحكمَ بصحَّة ما ذكره المصنِّف أو عدم صحَّته والتنبيه على مواضعِ سهو المؤلِّف، وفوق ذلك الحكم على أقوال العلماء بالتكلُّف أو الفساد أو التعسُّف، وتحقيق القول في مسائل النحو واللغة والتفسير والإعراب بالاختيار من أقوال العلماء والترجيح بينها أو بالاجتهاد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اجتهادًا خالصًا منه بما لم يقف عليه لمتقدِّمٍ من العلماء، كما فعل في كتاب الإبانة. ومن فهارسَ متنوِّعةٍ مُبِينة عن كنوز الكتاب.

ومن المجالات التي كان له اهتمامٌ ظاهرٌ بها، وله فيها سجالاتٌ موضوعُ تحقيق نسبة النصوص النثرية، وسيركِّز هذا البحث على هذا الجانب مبيِّنًا جهودَه في معالجة هذه القضيَّة، سواء في مقدِّمات تحقيقاته أو في بحوثه المنشورة في المجلَّات العلمية، محاكمًا الأدلَّة التي اعتمد عليها إلى المنهج الذي توصَّلت إليه في كتابي (منهج تحقيق نسبة النصِّ النثري).[١]

بعد استقصاءٍ لكلِّ ما طالته يديَّ ممَّا كتب في تحقيق نسبة أثرٍ من الآثار استخلصتُ -بفضل الله- منهجًا متكاملًا لتحقيق النسبة، يحقِّق ثلاثة أهداف: الأوَّل: كيفيَّة تحقيق نسبة كتابٍ ما. والثاني: كيفيَّة الموازنة بين الأدلَّة المستخدمة في تحقيق نسبة كتابٍ ما إثباتًا أو نفيًا. والثالث: كيفيَّة تقييم جهود عالمٍ ما في تحقيق النسبة في تحقيقاته كلِّها.

يقوم هذا المنهج على تقسيم الأدلَّة تحت نوعٍ من أنواع سبعة، هي: الأدلَّة التاريخية،[٢] الأدلَّة الأسلوبية،[٣] الأدلَّة المقارِنة،[٤] الأدلَّة الاستنباطيَّة،[٥] أدلَّة المُحَال عَقْلًا

١ انظر: تحقيق نسبة النصِّ التراثي النثري مختلف النسبة إلى مؤلِّفه، للباحث، رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس، ٢٠١١م، ونشرت بعنوان: منهج تحقيق نسبة النصِّ النثري.

٢ وأقصد بها كلَّ إشارة في النصِّ المدروس بدءًا من مجلَّدته وطرَّته وعنوانه إلى آخر ورقة فيه، ثابتة تاريخيًّا، وتكون قاطعة الدلالة على نفي نسبة الكتاب أو إثباتها، أو تأييد أحدهما؛ النفي أو الإثبات، بشرط أن تكون خالية من النواقض.

٣ وأقصد بها كلَّ إشارة أسلوبيَّة ظاهرة في النصِّ المدروس بدءًا من عنوانه، حتَّى آخر حرف فيه، توافق أسلوب المؤلِّف المفترض أو أسلوب العصر، أو تخالفهما؛ من حيث: طريقة العنونة، وصياغة المقدِّمة، وطريقة بناء الكتاب، وعرض مادَّته، وترتيب مباحثه، وأفكاره، وصياغة فقراته، ورصف كلماته، واختيار ألفاظه.. إلخ. بشرط أن تكون خالية من النواقض.

٤ وأقصد بها كلَّ إشارة ظاهرة في النصِّ المدروس بدءًا من عنوانه، حتَّى آخر حرف فيه بمقارنتها بعصر المؤلِّف أو بالمؤلِّف من حيث صفاته الخُلقية والخِلقية والنفسية وعقيدته وعلمه ومذهبه وآراؤه... إلخ، تؤكِّد النسبة أو تنفيها أو تؤيِّد أحدهما، بشرط أن تكون خالية من النواقض.

٥ وأقصد بها الإشارات التي يمكن استنباطها من النصِّ المدروس بدءًا من عنوانه، حتَّى آخر حرف فيه، وتؤكِّد نسبة الكتاب أو تنفيها، أو تؤيِّد أحدهما، بشرط أن تكون خالية من النواقض.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على المؤلِّف،[1] الأدلَّة الإحصائية،[2] الأدلَّة السلبيَّة،[3] وكلٌّ منها له نواقضُ إذا وُجِدت أسقطت حُجِّيَّتَه.

كما أنَّ درجة حُجِّيَّة (الوزن النسبي) هذه الأدلَّة تتفاوت في الاستخدام في إثبات النسبة أو نفيها، فمنها ما هو مطلق الحُجِّيَّة، أي قوَّته في الإثبات تتساوى مع قوَّته في النفي، مثل بعض الأدلَّة التاريخية، ومنها ما تكون درجة حُجِّيَّتِه في النفي أقوى من الإثبات، مثل بعض الأدلَّة التاريخية، وكلِّ الأدلَّة الأسلوبية، والأدلَّة المقارنة، والأدلَّة الاستنباطية، والأدلَّة الإحصائية، ومنها ما لا يستخدم إلَّا في النفي مثل أدلَّة المحال عقلًا على المؤلِّف، ومنها ما تكون درجة حُجِّيَّتِه صفرًا؛ أي يكون ضعيفًا في الإثبات وضعيفًا في النفي إلَّا أنَّه يؤدِّي دورًا إرشاديًّا، مثل الأدلَّة السلبية.[4]

وتطبيق هذا المنهج في بحثنا هذا عن طريق:

١- ذكر الأدلَّة التي استخدمها الدَّالي كلِّها سواء في إثبات النسبة أو نفيها، وذكرِ الردود عليها -إن وجدت- ملخَّصةً.

٢- تفنيد الأدلَّة تحت نوعٍ من الأنواع السبعة السابقة، وليس شرطًا أن تتوافر كلُّها.

٣- بيان النواقض التي تؤدِّي إلى إتلاف الاستشهاد بهذه الأدلَّة إن وجدت.

٤- بيان درجة حجِّيَّة (الوزن النسبي) كلِّ نوع من هذه الأدلَّة في حالتي استخدامها: الإثبات والنفي.

---

١ وأقصد بها الإشارات التي في النصِّ المدروس بدءًا من عنوانه حتَّى آخر حرف فيه، التي يستحيل أن تصدر عن المؤلِّف المفترض بأيِّ حال من الأحوال. بشرط أن تكون خالية من النواقض.

٢ وأقصد بها إثبات نسبة النصِّ للمؤلِّف أو نفيها عن طريق إحصاء خاصِّيَة تنوُّع المفردات بمقياس يول أو بدراسة تركيب الجملة في النصِّ مختلف النسبة، وفي النصوص ثابتة النسبة للمؤلِّف ومقارنتها ببعض، بشرط أن تكون خالية من النواقض.

٣ وأقصد بها نفي وجود نوع محدَّد من الأدلَّة في النصِّ المدروس تنفي النسبة أو تؤكِّدها، مثل القول: ليس في الكتاب ما يخالف أسلوب المؤلِّف. ليس للكتاب ذكر في المصادر. ليس في الكتاب أحداث أو أعلام تتجاوز عصر المؤلِّف.

٤ انظر منهج تحقيق نسبة النصِّ النثري، ١٠٢-١٧٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥- تقييم صلاحيَّة الدليل في الإثبات أو النفي.

٦- الاستشهاد بتجارب تحقيق النسبة السابقة ما استدعى الأمر.

-١-

جهود تحقيق نسبة نصوص جامع العلوم الباقولي

كان للدَّالي اعتناءٌ خاصٌّ بمؤلَّفات جامع العلوم الباقولي؛ لذلك أفردت لجهوده فيها هذا المبحث.

١/١: الإبانة في ماءات القرآن

في مقدِّمة تحقيق كتاب (الإبانة في ماءات القرآن) وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة صنعة جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ) وزارة الأوقاف، الكويت، ٢٠٠٩م، حقَّق نسبتَه إلى مؤلِّفه بأدلَّةٍ ستَّةٍ، هي:

الأوَّل: الكتاب نُسب إلى جامع العلوم الباقولي في مخطوطتَيه.

وهذا دليلٌ تاريخيٌّ منقوضٌ لا يركن إليه وحده، فكم من كتابٍ نُسب خطأً على المخطوطات، فقد تذكر النُّسَخ اسم الكتاب واسم المؤلِّف ويكون كلاهما أو أحدهما غيرَ صحيحٍ، مثل بعض نسخ كتاب (معجز أحمد) الذي حقَّقه عبد المجيد دياب، ونسبه لأبي العلاء المعرِّي (ت ٤٤٩هـ) بناءً على عدَّة نسخٍ نَسَبَتْه على طرَّتها لأبي العلاء.[١]

١ انظر مقدِّمة تحقيق كتاب معجز أحمد، ٦، ٤٧.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الثاني: كتب التراجم لم تستقص آثار المترجمين، ولم يدَّعِ أصحابها ذلك، وضرب أمثلةً على ذلك من كتب أخرى لجامع العلوم الباقولي لم تذكرها كتب التراجم مثل: الملخَّص في الوقف والابتداء، وشرح الأبيات، وما تلحن فيه العامَّة في التنزيل.

وهذا لا يُعدُّ دليلًا، ولكنَّه ردَّ على تشكيكٍ في النسبة قد يحدث بسبب عدم ذكر كتب التراجم لهذا الكتاب في أثناء ترجمة جامع العلوم الباقولي.

الثالث: إحالة الباقولي في (الإبانة) على كتبٍ من كتبه مثل: (شرح اللمع)، و(شرح مسائل عثمان)، و(الخلاف بين النحاة)، و(الملخَّص).

وهذا دليلٌ مقارِنٌ، وهو يكون قويًّا عند استخدامه في حالة النفي، ويكون ضعيفًا عند استخدامه في حالة الإثبات، ولكن يقوِّيه هنا رغم أنَّه مستخدم في الإثبات أنَّ الكتب المحال إليها كثيرةٌ يستحيل أن تتشابه كلُّها مع كتب مؤلِّفٍ آخر، وكلُّها صحيحة النسبة للباقولي.

الرابع: وهذا أيضًا دليلٌ مقارِن قارنَ فيه النزعاتِ الأسلوبيةَ المعتادة للمؤلِّف في كتبه الأخرى بالنزعات الأسلوبية في (الإبانة)، مثل نزعة الكناية عن سيبويه بقالَ وزعمَ وجوَّز وسأل، وكنايتِه عن سيبويه والخليل بقوله: فإنَّه سأله عنه، فأجاب، والسائل والمجيب، يعني بالسائل سيبويه وبالمجيب الخليل. وتكنيتِه بالشيخين عن سيبويه وأبي الحسن. وذِكْرِ ابن جنِّي باسمه مجرَّدًا: عثمان، ولقَّب أبا علي الفارسي بفارسهم والفارس.

وهذا الدليل المقارن وزنُه النسبي في النَّفْي أقوى منه في الإثبات؛ فربَّما تتشابه النزعات الأسلوبية بين أكثرَ من مؤلِّف، وقد استخدمه المحقِّق هنا في الإثبات.

الخامس: وهو -أيضًا- دليلٌ مقارنٌ، فقد كرَّر جامع العلوم الباقولي كلامًا قاله في (كشف المشكلات) بألفاظه وبزيادةٍ يسيرةٍ في آخره.

وهذا دليلٌ مقارنٌ استُخدم في الإثبات، والأدلَّة المقارنة وزنُها النسبي في النفي

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

أقوى منه من الإثبات، فربَّما نقل عنه مؤلِّف آخر دون التصريح، وربَّما كلاهما نقلا عن مؤلِّف ثالث. يقول محمَّد العابد الفاسي ردًّا على الاعتماد على هذا النوع من الأدلَّة في ترجيح نسبة كتاب (الحجَّة) لابن خالويه:[١] «إنَّ هذه المشابهة أو المقارنة بين النصوص لا تفيد شيئًا في الواقع، ومجرَّد إلقاء الباحث نظرةً في كتاب (الحجَّة) لأبي علي الفارسي المعترف به من الجميع مع مراجعة ما قاله النحويون والقرَّاء والمفسِّرون المعاصرون للفارسي ولابن خالويه يجد أنَّ جميع تلك النصوص متشابهةٌ ومتقاربةٌ في المعنى حتَّى وفي اللفظ في بعض الأحيان، ومع ذلك التشابه والتقارب لا يمكن أن نستدلَّ بذلك على إثبات نسبة كتابٍ معيَّنٍ لشخصٍ معيَّنٍ بمجرَّد التشابه والتقارب».

السادس: ولم يذكره الدَّالي دليلًا، ولكن ذكره بعد أن أنهى الأدلَّة الخمسة، قال: «وغير ذلك ممَّا نرى ذكره تكثُّرًا في الاستدلال على صحَّة نسبته إليه؛ فمادَّة الكتاب وأقوالُ مصنِّفه، ومنهجُه، وأسلوبُه، كلُّ أولئك ناطقٌ باسم صاحبه». وهذا دليلٌ مقارنٌ آخر استخدم في الإثبات، وكما سبق فإنَّ الأدلَّة المقارنة وزنها النسبي في النفي أقوى منه في الإثبات، بالإضافة إلى أنَّه هنا قول عامٌّ غير مسبَّبٍ ولا مستشهَد له.

والخلاصة أنَّ الدَّالي استخدم في تحقيق نسبة هذا الكتاب خمسة أدلَّة بعد حذف الدليل الثاني الذي لا يعدُّ دليلًا: دليل واحد تاريخي مُثبت، وأربعة أدلَّة مقارنة مُثبتة، وكلُّ دليل منها وحده غيرُ كافٍ لإثبات النسبة، ولكنَّ تضافرها معًا، وعدم ظهور ما يذهب بصحَّتها يجعلها كافيةً لإثبات النسبة.

٢/١: (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزَّجَّاج

في بحث (كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجَّاج هو كتاب الجواهر لجامع

١ بحث حول نسبة كتاب الحجَّة في القراءات السبع لابن خالويه، لعبد العال سالم مكرم، مجلَّة اللسان العربي، ٣٢١، المجلد التاسع، جزء١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العلوم الأصبهاني)،[1] استدلَّ على نسبته بعدَّة أدلَّة بعدما رأى عدم اقتناع محقِّق الكتاب إبراهيم الأبياري بما ذهب إليه أستاذه راتب النفَّاخ من نسبته إلى جامع العلوم الباقولي، وأدلَّته هي:

الأوَّل: التشابه الكبير بين كتاب (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج)، وكتاب (الكشف) و(شرح اللمع)، وظهر ذلك من: إحالة صاحب (الكشف) و(شرح اللُّمع) على بعض الكتب الأخرى بطريقةٍ متطابقةٍ أو متقاربة، وهذه الكتب هي: (الاستدراك على أبي علي)، و(البيان في شواهد القرآن)، و(الخلاف بين النحاة)، و(المختلف)، وضَرَبَ أمثلةً على هذا التشابه.

الثاني: تطابق الكلام على غير قليلٍ من الآي والمسائل المتعلِّقة بها في (الكشف) و(كتاب إعراب القرآن) تطابقًا تامًّا، وتقاربُه في كثيرٍ من ذلك، والاختلاف فقط في البسط والإجمال. وضَرَبَ أمثلةً على ذلك.

الثالث: اتِّفاق الكتابين في المصطلحات مثل «المرتَّب للمفعول»، وفي عبارات تتردَّد في الكتابين هي ممَّا جرى عليه رجلٌ واحد، ولا يكون مثلهما من قبيل الاتِّفاق المحض، مثل: «البُزَّل الحُذَّاق»، «ثمَّ فار فائره»، «وخفيت عليهم الخافية»، «وتوالت عليه الفتوق».

الرابع: كناية المؤلِّف في كتبه عن أبي علي الفارسي بـ«الفارس» و«فارسهم»، وتعبيره عن بعض الأعلام بغير المشهور المتعارَف عليه؛ مثل «عثمان» الذي يقصد به أبا الفتح بن جنِّي، و«الزيَّات» الذي يقصد به حمزة بن حبيب، و«سهل» الذي يقصد به أبا حاتم السجستاني.

الخامس: نَبْذ بعض أهل العلم والتحامل عليهم بقوله «شارحكم»، و«شارحهم»، «الشارح»، «الشارحان».

هذه الأدلَّة الخمسة المقارنة ضعيفةٌ في الإثبات؛ لاحتمال تشابه أكثر من مؤلِّف

---

١ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٢/ ١٠٤.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

في هذه السِّمات؛ غير أنَّ الشواهد المذكورة في الأدلَّة الثالث والرابع والخامس يصعب أن تتشابه مع مؤلِّفٍ آخر.

السادس: وقد ذكره في معرض تحقيق اسم الكتاب، وهو أيضًا يمتُّ بصلةٍ قويَّةٍ لتحقيق نسبة الكتاب أقوى من الأدلَّة السابقة، وهو الإحالة في الكشف على كتابٍ باسم الجواهر، والمحال موجود في كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزَّجَّاج، بل في الأبواب نفسِها التي ذكرها، وذَكَرَ من ذلك ستَّة عشر نقلًا.

وهذا دليلٌ مقارنٌ مثبتٌ خالٍ من النواقض؛ لأنَّ النقول بنصِّها وليست بالمعنى.

وألمح الدَّالي إلى أن هناك تشابهًا بين كتاب ثالث لجامع العلوم باسم (نتائج الصناعة)، يشبه (الجواهر) في موضوعاته وأبوابه، ولكنَّه استبعد أن يكون هو كتاب (إعراب القرآن) المنسوب للزَّجَّاج، وقد جزم بذلك دون ذكر أدلَّةٍ؛ اعتمادًا على كثرة النصوص التي أحال إليها المؤلِّف في (الكشف) وهي في (الجواهر). وكان من الأحسن أن يجري خلف هذا الاحتمال ويذكر الأدلَّة التي تثبت أو تنفي.

وقد عاد لهذه القضيَّة نفسِها في بحثه (صلة الكلام في كتاب الجواهر لجامع العلوم الأصبهاني وتحقيق اسمه)،[١] ولم يأتِ فيه بجديدٍ في موضوع النسبة.

٣/١: رسالة (مسائل في علم العربية والتفسير)

في رسالة (مسائل في علم العربية والتفسير) من إملاء نور الدين جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، نوَّع في الأدلَّة التي استخدمها في تحقيق نسبته لواسع علمه به، ووفرة المادَّة العلمية عنه، فكانت الأدلَّة التي استخدمها:[٢]

الأوَّل: تصريح المؤلِّف بالنسبة. وهو دليلٌ استنباطيٌّ مثبتٌ خالٍ من النواقض.

١ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٢/ ٢٨٤.

٢ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٣/ ٢٤٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثاني: إشارة المؤلِّف إلى أحد مؤلَّفاته الأخرى وهو (كتاب اللُّمَع). وهو دليلٌ مقارنٌ مثبتٌ خالٍ من النواقض.

الثالث: تشابه نقل للباقولي عن الزَّجَّاج في هذه الرسالة وفي كتابه (كشف المشكلات)، وهو نقلٌ في نصب «شيخًا» في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [هود: ٧٢] على الحال، وهو من لطائف العربية. وتشابه النقل والتعقيب أيضًا في نقل في هذه الرسالة عن أبي علي الفارسي وفي كتابه الآخر (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات).

وهو دليلٌ مقارنٌ مثبتٌ خالٍ من النواقض.

الرابع: التكامل بين كلامه هنا وبين كلامه في (كشف المشكلات)، فقد يكون أتمَّ وأوفى هنا، وقد يوضِّح ما ذكره في (الكشف)، ومنه الجديد الذي لم يذكره في (الكشف) البتَّة.

وهو دليلٌ استنباطيٌّ مثبتٌ خالٍ من النواقض.

وكلُّ دليل من هذه الأدلَّة على حدة غيرُ كافٍ، ولكنَّ تضافرها وعدمَ وجود ما يشكِّك فيها، يثبت النسبة لجامع العلوم الباقولي ما لم يظهر ما يشكِّك.

١/٤: رسالة (ما تلحن فيه العامَّة في التنزيل)

والجهد نفسه بذل مع رسالة (ما تلحن فيه العامَّة في التنزيل) تأليف نور الدين جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، التي كانت مع الرسالة السابقة في آخر إحدى نسخ (كشف المشكلات)، وأدلَّته في النسبة هي:[١]

الأوَّل: معرفة أسلوبه في ما انتهى إلى الدَّالي من آثاره. وهذا دليلٌ أسلوبيٌّ مثبت، ولكنَّه منقوضٌ؛ فلا يمنع أن يتشابه معه عالمٌ آخر في الأسلوب.

١ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٣/ ٢٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثاني: رأيٌ انفرد به جامع العلوم الباقولي، وهو أنَّ إشباع دالِ العاديات ووصلَها بياءٍ لحنٌ، وهذا الرأي ورد في (كشف المشكلات). وهذا دليلٌ مقارنٌ مثبتٌ غير منقوض.

الثالث: أعرب في هذا الكتاب كلمة «جنَّاتٍ» في قوله تعالى: ﴿نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾ [الأنعام: ٩٩]: قال جامع العلوم فهو منصوبٌ على محمول «أنشأ». وكلمة «أنشأ» غير مذكورةٍ في السياق، ولكنَّه أورد الكلام نفسه في كتاب (إعراب القرآن) (المنسوب سابقًا للزجَّاج وصحَّت نسبته عند الدَّالي لجامع العلوم الباقولي) مفصّلًا في السياق ذاكرًا من أين قدَّر كلمة «أنشأ»، فقال: «محمول على معنى الإخراج، يبيّن ذلك قولُه: ﴿فَأَنشَأۡنَا لَكُم بِهِۦ جَنَّٰتٖ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَٰبٖ﴾ [المؤمنون: ١٩].

وهذا دليلٌ مقارنٌ مثبتٌ منقوض؛ فلا يمنع هذا أن يشاركه عالمٌ آخر في الإعراب والتقدير.

الدليل الرابع: في أسلوبه مظاهرُ لسليقة المعلِّم، وهي شائعةٌ في أسلوبه، تظهر من لوازمه: «فما بالك إذا قرأت»، «فخذها عن ممارسة وامتحان»، «وهو كما أعلمتك».

وهذا دليلٌ مقارنٌ مثبتٌ منقوض؛ فربَّما يشترك معه عالمٌ آخر في هذا الأسلوب نفسه واللوازم نفسها.

فأقوى هذه الأدلَّة هو الدليل الثاني، وبقيَّة الأدلَّة بمثابة تأكيدٍ أو استئناسٍ، وهي أدلَّةٌ كافيةٌ لإثبات نسبة الكتاب لجامع العلوم الباقولي، مالم يظهر ما يُشكِّك فيها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

-٢-

تحقيق نسبة نصوصٍ لعلماء غير جامع العلوم الباقولي

١/٢: (الآمل والمأمول) المنسوب للجاحظ

قد أخذ هذا الكتاب مساحةً كبيرةً من الأخذ والردِّ في نسبته، فقد أشار شارل بيلا إلى عدم صحَّة نسبة هذا الكتاب إلى الجاحظ،[١] ونُشر هذا الكتاب محقَّقًا على يد رمضان ششن عام ١٩٦٨م، وأعاد نشره مرَّةً أخرى عام ١٩٨٣م،[٢] وشكَّك في نسبته إلى الجاحظ، وكتب عنه عبد الله العويشق بحثًا عام ١٩٧٣م، بعنوان (الآمل والمأمول منحول للجاحظ)،[٣] وكتب عنه إبراهيم السامرَّائي مقالًا أيضًا عام ١٩٨٤م بعنوان (الآمل والمأمول المنسوب للجاحظ)،[٤] وغالب ما جاء فيه تعليقاتٌ على التحقيق وملاحظاتٌ عليه، ولم يتعرَّض لموضوع النسبة إلَّا لمامًا، وغالب كلامه يدور حول عدم كفاية أدلَّة رمضان ششن في ردِّ النسبة عن الجاحظ، ثمَّ أكَّد جليل العطيَّة نفيَه عن الجاحظ ونسبتَه إلى محمَّد بن سهل بن المرزبان الكرخي البغدادي الملقَّب بالباحث عن معتاص العلم، عام١٩٨٧م،[٥] ثمَّ تناوله محمَّد محمود الدروبي في كتابه (آثار الجاحظ دراسةٌ توثيقيَّةٌ) عام ١٩٩٤م،[٦] ويبدو أنَّه لم يطَّلع على رأي جليل العطيَّة وأدلَّته؛ لأنَّه لم يشر إليه، ولا ذكرَ له في مصادره.

وكان الدَّالي قد سبق جليلَ العطيَّة في نسبته إلى الباحث عن معتاص العلم، في بحثه الموسوم (كتاب الآمل والمأمول المنسوب للجاحظ، تحقيق نسبته ونظرات

---

١ أصالة الجاحظ، ٢٢.

٢ نشرته دار الكتاب الجديد، ط٢، ١٩٨٣م.

٣ بحث الآمل والمأمول منحول للجاحظ، ٢٧٣- ٢٨٢.

٤ مجلَّة مجمع اللغة العربية بالأردن، العدد ٢٣،٢٤، س٧، ١٣٧-١٥٣.

٥ انظر مقدِّمة تحقيق كتاب الحنين إلى الأوطان، ١٥، ومقدِّمة تحقيق كتاب الشوق والعتاب، ١٠ ،١١.

٦ ١٨٣.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

فيه)،[١] حيث اتَّفق مع محقِّق هذا الكتاب في نفي نسبة الكتاب عن الجاحظ، وناقش ما ذهب إليه رمضان شنن من افتراضية نسبة كتاب (الآمل والمأمول) لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، وأكَّد أنَّه ليس له بل للباحث عن معتاص العلم؛ محمَّد بن سهل بن المَرْزُبان البغدادي الكرخي (ت بعد ٣٢٢هـ)، ودليله في ذلك أنَّه ورد في بداية الكتاب «قال الباحث»، ولم يعتمد من الأدلَّة غيرَ ذلك، ذلك أنَّ الباحث عن معتاص العلم له كتابٌ كبيرٌ عنوانه (المنتهى في الكمال)، مكوَّن من اثني عشر كتابًا نشر منها مستقلًّا أربعة كتب، وهي: (الآمل والمأمول)، و(الحنين إلى الأوطان)، و(الشوق والفراق)، وكتاب (الألفاظ)، وضاع أكثرها وهي: (مدح الأدب)، و(صفة البلاغة)، و(الدعاء والتحاميد)، و(التهاني والتعازي)، و(التسبيبات والطلب)، و(الحمد والذمُّ)، و(الاعتذارات)، و(نفائس الحِكَم).

ولم يعتمد من الأدلَّة غير ذلك، وهو دليلٌ تاريخيٌّ مثبتٌ غير منقوض، وقد صحَّ وأُيِّد بأدلَّةٍ أخرى كثيرةٍ ذكرتُها في كتاب (منهج تحقيق نسبة النصِّ النثري).[٢]

٢/٢: (شرح أبيات سيبويه) المنسوب لأبي جعفر النحَّاس (ت ٣٣٨هـ)

حُقِّق هذا الكتاب مرَّتين؛ الأولى بتحقيق زهير غازي زاهد، والثانية بتحقيق أحمد خطَّاب، كلتاهما عن نسخةٍ وحيدةٍ محفوظةٍ في مكتبة أحمد الثالث.

وقد قطع الدَّالي في بحثه (شرح أبيات سيبويه المنسوب لأبي جعفر النحاس)،[٣] بأنَّ هذا الكتاب ليس لأبي جعفر النحَّاس، بل هو مختصرٌ من صنع أحدٍ ممَّن وقف على شرح أبي جعفر النحَّاس، فقيَّد منه وُجوه الاستشهاد في أطيافٍ من أبيات سيبويه واختصر كلامه اختصارًا مخلًّا، وأسقط كثيرًا من شواهده؛ واعتمد الدَّالي في ذلك على ثلاثة أدلَّة:

---

١ انظر بحث كتاب الآمل والمأمول المنسوب للجاحظ.. تحقيق نسبته ونظرات فيه، مجلَّة الفيصل، الرياض، العدد ١٠٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. والحصائل في علوم العربية وتراثها، ٢/ ٥.

٢ منهج تحقيق نسبة النصِّ النثري، ١٦١.

٣ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٢/ ٣٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأوَّل: أنَّ الكتاب المطبوع المنسوب لأبي جعفرٍ النحَّاس قد أخلَّ بأكثرَ من ثلث شواهد سيبويه، «ولا ريب عندي أنَّ كتاب النحَّاس قد ضمَّ جميع شواهد سيبويه، إلَّا ما خفي على أبي جعفر فلم يذكره». ودلَّل على ذلك بأنَّ البغدادي نقل نصوصًا من شرح النحَّاس في الكلام على أربعة وعشرين شاهدًا، ليست في الكتاب المطبوع، وذكر منها أمثلة ثلاثة، هي:

١- أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ منونَ؟ قالُوا سَرَاةُ الجِنِّ. قُلْتُ: عِمُوا ظَلامَا

٢- لَقَدْ رَأَيتُ عَجَبًا مُنْذُ أَمْسَا

٣- فَأَومَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ وَللهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى

ثمَّ ذكر قوافيَ الشواهد التي أخلَّ بها المطبوع وشَرَحَها النحَّاسُ مع تحديد مواضع ذكرها في (كتاب سيبويه) ومواضع النصوص التي نقلها البغدادي في (خِزانة الأدب) من (شرح النحَّاس).

الثاني: أنَّ النصوص الشارحة للأبيات التي نقلها البغدادي عن شرح أبي جعفر النحَّاس منها ما ليس في المطبوع من شرح النحَّاس أصلًا، ومنها ما اختُصر اختصارًا شديدًا أبعدَه عن أصله.

وهذان الدليلان مقارنان نافيان، خاليان من النواقض.

الثالث: أنَّ صاحب الكتاب المطبوع قد اختصر كلام النحَّاس، فأخلَّ به وأحاله في بعض المواضع، فجاءت عبارتُه مبهمةً مشكلة، وضرب على ذلك عدَّة أمثلة.

وهذا دليلٌ من المحال عقلًا عن المؤلِّف، فلا يُعْقَل عن أبي جعفر النحَّاس أن تكون عبارته مبهمةً مشكلة.

فهذه أدلَّةٌ ثلاثةٌ؛ اثنان مقارنان نافيان خاليان من النواقض، وواحد من المحال عقلًا على المؤلِّف وهو لا يستخدم إلَّا في النفي؛ وواحد من هذه الأدلَّة الثلاثة كافٍ لنفي النسبة عن أبي جعفر النحَّاس، وإثبات أنَّ هذا الكتاب اختصارٌ غيرُ أمينٍ لكتابه الكبير المفقود.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد أحال الدَّالي بعد أن ذكر أدلَّته إلى كتاب (شواهد الشعر في كتاب سيبويه) لخالد عبد الكريم جمعة، وقد اعتمد خالد في نفي الكتاب على عدَّة أدلَّة، هي:[١]

الأوَّل: أنَّ وصف الكتاب الذي أورده مترجمو أبي جعفر النحَّاس لا ينطبق على الكتاب المطبوع صغير الحجم، فقد وصفوه بأنَّه لم يُسبَق إلى مثله، وكلُّ من جاء بعده استمدَّ منه، وفيه علمٌ كثيرٌ طائل.

الثاني: أنَّ البغدادي في (خِزانة الأدب) نقل نصوصًا كثيرةً منه، ولا نجد هذه النصوص في المطبوع. وهو ما ذهب إليه الدَّالي.

وهذان دليلان مقارنان نافيان.

الثالث: أنَّ في كتاب النحَّاس المطبوع واحدًا وسبعين بيتًا ليست من شواهد كتاب سيبويه؛ فهذا خلطٌ بين شواهد سيبويه والشواهد التي استخدمها النحَّاس نفسُه للتوضيح.

الرابع: في الكتاب أخطاءٌ كثيرةٌ من الناسخ مثل نسبة أبياتٍ مشهورةٍ لغير قائليها.

وهذان دليلان من أدلَّة المحال عقلًا على المؤلِّف.

استخدم خالد أدلَّة أربعة: اثنين مقارنين نافيين، واثنين من أدلَّة المحال عقلًا على المؤلِّف، وهي أدلَّةٌ قويَّةٌ كافيةٌ لنفي النسبة، تؤكِّد ما ذهب إليه الدَّالي.

٣/٢: (الوسيط في الأمثال) المنسوب للواحدي

في بحثه (الوسيط في الأمثال المنسوب للواحدي تحقيق نسبته ونظرات فيه)،[٢] المنشور عن دار الكتب الثقافية بالكويت، ط١، ١٩٧٥م، تحقيق عفيف محمَّد عبد الرحمن، منسوبًا لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)= ردَّ الدَّالي نسبة هذا الكتاب إلى الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، واعتمد على أدلَّةٍ هي:

١ شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ٥٩-٦٠.

٢ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٢/ ٤٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأوَّل: المؤلِّف يروي عن أبي زكريَّا التبريزي (ت ٥٠٢هـ) المتأخِّر عنه زمنًا، في موضعين (ص٩٠، ١٠٠)، بل في الموضوع الثاني سمع منه.

الثاني: يروي عن الفصيحي علي بن محمَّد بن علي بن أبي زيد (ت ٥١٦هـ) المتأخِّر عنه زمنًا، بل قرأ عليه ديوان الأخطل.

الثالث: يروي عن أبي محمَّد القاسم بن علي الحريري البصري (ت ٥١٦هـ) المتأخِّر عنه زمنًا.

وهذه الأدلَّة الثلاثة أدلَّةٌ تاريخيةٌ نافيةٌ قويةٌ غير منقوضة.

ونَقَدَ الدَّالي دليل المحقِّق الذي ذهب فيه إلى أنَّ الكتاب يتضمَّن إشاراتٍ إلى كتبٍ هي للواحدي، مثل: (الوسيط) و(الوجيز) و(البسيط)، بأنَّ هذه الكتب هي كتب في الأمثال، وليست كتب الواحدي التي في التفسير، «وليس تشابه كتابين في الاسم بمقتضٍ أن يكونا واحدًا، ولا أن يكونا لمؤلِّفٍ واحدٍ، أو في موضوعٍ واحدٍ». وهذا كلامٌ صحيحٌ تدلُّ عليه الشواهد الكثيرة.

ومن الشواهد على تشابه الاسم بين أكثرَ من مؤلَّف ولأكثر من مؤلِّف، كتاب (الآمل والمأمول) المشترك في الاسم بين الجاحظ والكرخي، كما مرَّ،[١] والكتب الكثيرة التي عنونت باسم (معاني الحروف) حيث يوجد لكثيرٍ من العلماء كتابٌ بهذا الاسم، مثل الرُّمَّاني (ت ٣٨٤هـ)، وعلي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)،[٢] ومثال ذلك أيضًا عنوان (الأشباه والنظائر) حيث يوجد كتاب بهذا الاسم لكلٍّ من: مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وابن نُجيم (ت ٩٧٥هـ).[٣] و(إكمال تهذيب الكمال) يوجد كتاب بهذا الاسم لكلٍّ من: علاء الدين مُغلطاي (ت ٧٦٢هـ)، وابن الملقِّن (ت ٨٠٤هـ)،[٤] ومن ذلك أيضًا كتاب (الفرائد والقلائد)، الذي

١ آثار الجاحظ دراسة توثيقية، ١٨١.

٢ بحث كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرمَّاني، تحقيق اسمه ونسبته إلى ابن فضال المجاشعي، ٤٩٨، مجلة عالم الكتب، مج٢٣، ع٥- ٦.

٣ المخطوطات العربية مشكلات وحلول، ٣٣.

٤ السابق، ٣٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نسب للثَّعَالِبي، ولأبي علي الحسن بن الحسين الرَّخَّجِي (ت ٤٣٠هـ)، ولأبي نشوان اليمني الحِميري (ت ٥٧٣هـ)، ولأبي الحسين علي بن الصغاني الأهوازي (ت٤٣٦ هـ تقريبًا).[١]

فأدلَّة الدَّالي، كلُّ دليلٍ منها وحده كافٍ لنفي نسبةِ هذا الكتاب عن الواحدي.

٤/٢: (شرح الفصيح) المنسوب للزمخشري

كتاب (شرح الفصيح) المنسوب للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، كتب عن نسبته كلٌّ من: يحيى الجبوري في كتابه (ابن درستويه)، وعلي مشري في كتابه (أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة)، وإبراهيم الغامدي في مقدِّمة تحقيقه للكتاب، وفي بحث (الردُّ الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح)؛ حيث ردَّ على بهاء الدين عبد الوهَّاب الذي كتب بحث (الجواب الصحيح لمن نسب إلى الزمخشري شرح الفصيح)، وردَّ عليه بهاء الدين ببحث ثانٍ، ثمَّ تدخَّل الدَّالي ببحثٍ دافعًا نسبتَه عن الزمخشري، فردَّ عليه عبد العزيز المانع ببحث (الدليل الشافي على تأمُّلات ونظرات الدَّالي في شرح الفصيح للزمخشري)؛ ثمَّ ردَّ الدَّالي على ردِّ المانع، ثمَّ تدخَّل عبد الله العزَّام ببحث (شرح الفصيح ليس للزمخشري بل للأستراباذي)، فهذه تسع موادَّ في نسبة كتابٍ واحد، منها أكثر من بحثٍ في عدد واحد من أعداد مجلَّةٍ واحدة.[٢]

وفي بحث (شرح الفصيح المنسوب للزمخشري، تحقيق نسبته ونظرات فيه)،[٣]

---

١ دراسات توثيقية وتحقيقية في مصادر التراث، ٤٢٠، ٤٢١.

٢ انظر: ابن درستويه عبد الله بن جعفر بن المرزبان الفارسي (ت ٣٤٧هـ)، ١٧٠-١٧٣، وأبو هلال العسكري وآثاره في اللغة، ٧٢، ومقدِّمة تحقيق شرح الفصيح، للزمخشري، ٣٠، وبحث شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري تحقيق نسبته ونظرات فيه، مجلة عالم الكتب، مج٢٠/ ع١، ٣١، وبحث شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ليس له البتَّة، مجلَّة عالم الكتب، ١٩٩، مج٢١/ ع٣.٢، وبحث الدليل الشافي على تأمُّلات ونظرات الدالي في شرح الفصيح للزمخشري، عالم الكتب، مج ٢٠/ ع٤، بحث الردُّ الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح، مجلة عالم الكتب، ٩٩، مج٢٤/ ع٢، وبحث شرح الفصيح ليس للزمخشري بل للإستراباذي، مجلَّة عالم الكتب، مج٢١،ع ٣.٢، ٢٥٠.

٣ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٢/ ٢٣٥.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الذي علَّق على تحقيق كتاب شرح فصيح ثعلب للزمخشري، تحقيق إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، المنشور في معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكَّة المكرَّمة، ١٤١٧هـ، دفع الدَّالي في هذا البحث نسبته إلى الزمخشري ورجَّح نسبتَه لأبي علي الأستراباذي؛ وكان المحقِّق أشار إلى أنَّ عبد القادر البغدادي نقل في كتابه (شرح أبيات مغني اللبيب) (٤/ ٨٨)، وفي (حاشيته على شرح بانت سعاد) (٢/ ٧٩) نصَّين من (شرح الفصيح) لأبي علي الحسن بن أحمد الأستراباذي، ونقلاه موافقان لما في الكتاب الذي حقَّقه (ص٤٤٤، ٣٠٢). ولكنَّه رأى أنَّ الاحتمالات التي تدفع صحَّة نسبته إلى الأستراباذي كثيرةٌ، ذكر منها: أن يكون الأستراباذي نقل هذين النصَّين من (شرح الزمخشري) ولم يُشر، أو أن يكون نقل من مصادر أخرى وافق فيها الأستراباذي أو نقل من مصادره، أو تكون النسخة التي نقل منها البغدادي منسوبةً إلى الأستراباذي خطأ.

وقد ردَّ الدَّالي على هذه الأدلَّة النافية عن الأستراباذي بالآتي:

الأوَّل: احتمال أن يكون كتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسمَ الشارح خطأً يمكن أن يقال أيضًا عن النسخة التي وقف عليها اللَّبْلي في (تحفة المجد الصريح) ونقل عنها ثلاثة وسبعين نصًّا وكلُّها موجودة في الكتاب المحقَّق، والتي هي عمدة الأدلَّة التي جعلت المحقِّق ينسبه إلى الزمخشري.

وكلا القولين؛ قول الغامدي والدَّالي ليسا دليلًا على شيء، ولكنَّهما احتمالان استئناسيَّان.

الثاني: ما قاله المحقِّق من أنَّ الاحتمالاتِ التي تدفع صحَّة نسبة الكتاب إلى الأستراباذي كثيرةٌ. غيرُ مقبولٍ ولا يُعتدُّ به؛ لأنَّه لم يبيِّن شيئًا من هذه الاحتمالات الكثيرة، وإن أراد بها الأدلَّة التي تثبت صحَّة نسبته إلى الزمخشري فإنَّها غيرُ صالحةٍ ولا كافيةٍ لدفع النسبة عن الأستراباذي.

وقول الغامدي ليس دليلًا على شيء؛ لأنَّه قول مرسل، وردُّ الدَّالي ليس فيه دليلٌ على شيء.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثالث: ما قاله المحقِّق من أنَّ ما ذكره البغدادي لا ينهض لمدافعة الأدلَّة والقرائن التي تؤيِّد نسبة الكتاب إلى الزمخشري، فإنَّ ما ذكره اللَّبْلي والبغدادي سواءٌ في هذا الباب، ولا ينفي احتماليَّةَ نسبة الكتاب إلى الزمخشري أو إلى الأستراباذي.

وقول الغامدي ليس فيه دليلٌ على شيء، وردُّ الدَّالي ردٌّ منطقي، فكلا النقلين مستويان في درجة الحجِّيَّة، وهما دليلان تاريخيَّان؛ كلاهما مثبت.

ومن نواقض مثل هذا النوع من الأدلَّة بُعدُ المدَّة الزمنيَّة بين وفاة المؤلِّف والإشارة التاريخية في المصادر، إذ ربَّما يُوضع الكتاب على المؤلِّف بعد وفاته مباشرة، أو خلال هذه الفجوة التاريخية، وظهرت هذه النواقض في كتاب (الآمل والمأمول) الذي نسبته نسخته للجاحظ بعد ثلاثة قرون من وفاته، و(التبصُّر بالتجارة) الذي بين الإشارة إليه عند الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) ووفاة مؤلِّفه؛ الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) قرنان تقريبًا، و(الحنين إلى الأوطان) الذي بين وفاة مؤلِّفه المزيَّف؛ الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) والإشارة إليه عند ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) ثلاثة قرون تقريبًا، و(مائة كلمة) الذي بين وفاة مؤلِّفه المزيَّف الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) والإشارة إليه عند الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) قرن ونصف تقريبًا، و(المحاسن والأضداد) الذي بين وفاة مؤلِّفه المزيَّف الجاحظ، والإشارة التاريخية عند ابن عربي (ت ٦٣٨هـ) ما يقرب من أربعة قرون.

الرابع: اضطراب المحقِّق في أبي عليٍّ المذكور في الكتاب، فجعله مرَّةً أبا علي المرزوقي، ومرَّةً أبا علي القالي، ومرَّةً أبا علي الفارسي، وجعل أبا علي المذكور في غير هذه المواضع هو أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري شيخَ الزمخشري، الذي أشار إليه الزمخشري أيضًا في كتابه (الفائق).

وتجاهل المحقِّق إمكانيَّةَ أن يكون أحد آباء عليٍّ المذكورين هو أبو عليٍّ الأستراباذي رغم أنَّه ذكر أيضًا احتمال نقل الزمخشري عن شرح الأستراباذي. كما أنَّه لا يصحُّ البتَّة أن يكون أبو عليٍّ المذكوُر في هذا الكتاب إلَّا رجلًا واحدًا.

وقول الغامدي والدَّالي ليسا دليلين على شيء، ولكنَّهما احتمالان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخامس: مستحيل زمنيًّا أن يُقصد بأبي عليٍّ المذكورِ في الكتاب أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري شيخ الزمخشري؛ لأنَّه في الموضع الذي ورد فيه في الكتاب روى عن أبي أحمد العسكري (ت ٣٨٢هـ)، بينما كانت وفاة أبي علي النيسابوري تقديرًا (٤٩٢هـ)، ولأنَّ أبا علي هذا روى عن ابن مهدي عن ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) والدَّالي لم يعرفه وقدَّر أنَّه لا يبعد أن تكون ولادته نحو سنة (٣١٠هـ)، ووفاته نحو (٤٠٠هـ) تقديرًا، ويبعد أن يروي عنه أبو عليٍّ النيسابوري المولودُ تقديرًا (٤٠٢هـ).

أبو علي المذكور في كتاب الفائق هو أبو علي الفارسي بغير شكٍّ، ونُقولُ الزمخشري عنه موجودةٌ في كتبه.

واستشفَّ الدَّالي أنَّ أبا علي المذكور في مواضعَ من الكتاب هو صاحب الكتاب لا سيَّما أنَّه مقرونٌ بالتَّرحُّم عليه، وأبو علي هذا روى عن أبي أحمد العسكري، وروى عن ابن مهدي، فالنظر يُوجب أنَّ صاحب الكتاب هو أبو علي، وهو من تلامذة أبي أحمد العسكري وابن مهدي. والاعتراض بأنَّ مؤلِّف الكتاب روى عن الفرَّاء في موضع بقوله «أنشدنا الفرَّاء»، فهذا خطأٌ من الناسخ أو ممَّن نقل عنه، وصوابه «أنشد الفرَّاء»، كما أتى في مواضعَ من الكتاب. كما أنَّ الاعتراض بأنَّه ورد في الكتاب عن المؤلِّف: «وسمعت أبا حاتم يقول سمعت أبا زيد». فذهب الدَّالي إلى أنَّ في السند سقطًا بيَّنه وورَد هذا السندُ في مواضعَ من الكتاب، وتمامُه: «قال أبو علي المؤلِّف: وسمعت أبا أحمد العسكري، قال: سمعت الدُّريدي يقول: سمعت أبا حاتم...».

وذهب الدَّالي إلى أنَّ غالب الظنِّ أنَّ أبا عليٍّ صاحبَ الكتاب هو أبو علي الحسن بن أحمد الأستراباذي، وكان من آثاره التي ذكرتها المصادرُ (شرحَ الفصيح).

وكلام الدَّالي خليطٌ من الاحتمالاتِ والأدلَّة التاريخية، وتأويلِ ما ينقضها.

ودفع الدَّالي ما يضعف هذه النسبة مثل نقول اللَّبْلي عن الزمخشري الموجودة في الكتاب محلِّ البحث، ودفع ذلك بأنَّه ربَّما تكون النسخة التي وقف عليها اللَّبْلي منسوبةً إلى الزمخشري، أو كانت تحمل اسمَ صاحبها، فاجتهد في نسبتها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى الزمخشري، أو أنَّ النسخة التي وقف عليها اللبلي هي شرح الزمخشري، ونقل الزمخشري من شرح الأستراباذي.

وذكر الدَّالي أنَّه يترتَّب على نسبة هذا الكتاب إلى الأستراباذي معرفةُ كتبٍ له لم تذكرها مصادر ترجمته، مثل كتاب (تفسير القرآن) و(غريب الحديث) و(الأمثال) و(المثلث).

وقد وقع في هذه الدفوع في ما أخذه على المحقِّق من وضع احتمالاتٍ وتأويلاتٍ لا دليل عليها.

وقد عاد لهذه القضيَّة مرَّةً أخرى في بحثه (شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ليس له البتة مناقشة ما أتى به الغامدي فيما رآه الدليل الشافي في نسبته وبيان تهافته وبطلانه)،[1] بعد أن ردَّ إبراهيم الغامدي على بحثه السابق بتعقيب عنوانه: (الدليل الشافي على تأمُّلات ونظرات الدَّالي في شرح الفصيح للزمخشري) في مجلَّة عالم الكتب، العدد الرابع، المجلَّد العشرين، المحرَّم- صفر ١٤٢٠هـ/مايو –يونيو١٩٩٩م. وهو ردودٌ على ردود، وليس فيه أدلَّةٌ جديدةٌ غيرُ تحديد علي بن مهدي، فهو أبو الحسن علي مهدي الفارسي روى عنه أبو العلاء صاعد بن الحسن الربعي (نحو ٣٣٠-نحو٤١٠هـ) في كتابه الفصوص أشياء رواها ابن مهدي عن شيوخه، ومنهم أبو بكر محمَّد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) وقد حضر ابن مهدي وفاةَ شيخه ابن الأنباري...».

وما زال كتاب (شرح فصيح ثعلب) المنسوب للزمخشري يحتاج إلى جهدٍ -يسَّره الله- للمقارنة بين الأدلَّة التي استخدمها الباحثون الذين تناولوه والتحكيم بينهم، على غرار ما فعلت مع كتاب (الحجَّة في القراءات السبع وعللها) في بحثي (الفصل في نسبة كتاب الحجَّة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه).[2]

١ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٢/ ٣٠٩.

٢ مجلَّة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج٢٣، ع٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢/٥: رسالة (مسألة في كلمة الشهادة) إملاء الإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري[١]

اكتفى في تحقيق نسبتها بأنَّ ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) نقل عنها في كتابه (مغني اللبيب) (ص٧٤٦)، وفي رسالته في (إعراب لا إله إلا الله).

وهو دليلٌ تاريخيٌّ مثبتٌ. وهو غيرُ كافٍ بسبب بُعْد المدَّة الزمنيَّة بين وفاة الزمخشري وابن هشام، وهي ما يقرب من قرنين وربع، كما سبق توضيحُه وذكرُ أمثلةٍ عليه.

-٣-

نصوص حقَّقها ولم يحقِّق نسبتها

هناك نصوص لم يتعرَّض الدَّالي لنسبتها عند تحقيقها، وهي:

١/٣: (سفر السعادة وسفير الإفادة)

في مقدِّمة تحقيق كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة) لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م، لم يتعرَّض لتحقيق النسبة تحت مبحثٍ مستقلٍّ؛ ربَّما لسببين (ص٥٥):

الأوَّل: اعتماده على أصل المؤلِّف بخطِّه، وقد جزم بأنَّه نسخة المؤلِّف وهي مسوَّدة الكتاب بدليل الإلحاقات في الهامش بعد تمام الكتاب وانفرادها بزيادات ليست في النسخ الأخرى، وتردُّد عبارات السماع والقراءة على المؤلِّف، وما جاء في خاتمة النسخة من تصريح بالانتساخ عن هذه النسخة ومن عبارات السماع والقراءة على المؤلِّف ومن طِباق السماع الملحقة بها، وهذا دليلٌ تاريخيٌّ مثبتٌ خالٍ من النواقض.

---

١ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٣/ ١٩٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثاني: اعتماده على ثلاث نسخ، عليها إجازات المؤلِّف بخطِّه: وهذا دليلٌ تاريخيٌّ مثبتٌ قويٌّ، خالٍ من النواقض، وهي التزوير والإلحاقُ. فرأى الدَّالي هذين الدليلين كافيين في إثبات النسبة، وهو محقٌّ.

٢/٣: كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)

حقَّقه الدَّالي، ونشرته مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ولم يُفرد فيه مبحثًا خاصًّا لتحقيق النسبة؛ اعتمادًا على تواتر نسبته قديمًا وحديثًا.

٣/٣: كتاب (الكامل في الأدب) للمبرد (ت ٢٨٥هـ)

حقَّقه الدَّالي ونشرته مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧م، ولم يعقد فيه مبحثًا خاصًّا لتحقيق نسبته؛ اعتمادًا على اشتهاره على مرِّ العصور والدهور، وكثرة من خدموه تعليقًا أو شرحًا أو تصحيحًا أو نشرًا وتحقيقًا، واستفاضة روايته عن المبرد بأسانيدَ معروفة.

٤/٣: كتاب (بقية الخاطريات) لابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ)

طبع بمجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م. وهو استدراك سقط بمقدار عشرين لوحة تقريبًا سَقَط من تحقيق علي ذو الفقار شاكر، المنشور في دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨م، ولم يعقد فيه مبحثًا لتحقيق النسبة.

٥/٣: كتاب (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) لجامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٣هـ)

حقَّقه الدَّالي ونشره في مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. ولم يُفرد مبحثًا خاصًّا لتحقيق نسبته، رغم أنَّه توسَّع جدًّا في مقدِّمته وفي وصفه، وربَّما ترك ذلك اعتمادًا على النسخ الثلاث التي اعتمد عليها في التحقيق، وعلى استفاضة نسبته في المصادر المختلفة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦/٣: رسالة أخبار في النحو رواية أبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم (ت ٣٤٩هـ) عن شيوخه[١]

لم يتعرَّض لتحقيق نسبتها.

٧/٣: رسالة العُجالة في تفسير الجلالة جمع أحمد بن محمود النُجَندي (ت ٧٠٠هـ أو نحوها)[٢]

اعتمد فيها على نسخةٍ وحيدةٍ في مجموعٍ في مكتبة برلين برقم (٢٤٠٦)، ولم تذكر منسوبةً له في مصدر، ولا يوجد أثرٌ محقَّقٌ للمؤلِّف يقارن به الأسلوب والمادَّة، وليس في مادَّتها ما يؤكِّد أو ينفي نسبتها.

الخاتمة

حقَّق الدَّالي نسبة تسعة نصوص، منها أربعةٌ حقَّق نسبتها أثناء قيامه بتحقيق نصِّها مثل: (كتاب الإبانة)، و(رسالة مسائل في علم العربية والتفسير)، و(رسالة ما تلحن فيه العامَّة في التنزيل)، وكلُّها لجامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، ورسالة (مسألة في كلمة الشهادة) للزمخشري.

ومنها خمسةٌ حقَّق نسبتها بناء على مطالعته لتحقيقات الآخرين، مثل: (كتاب إعراب القرآن المنسوب للزَّجَّاج)، و(الآمل والمأمول) للجاحظ، و(شرح أبيات سيبويه) المنسوب لأبي جعفر النحَّاس، و(الوسيط في الأمثال) للواحدي، و(شرح الفصيح) المنسوب للزمخشري.

وهناك سبعةٌ حقَّق نصَّها ولم يحقِّق نسبتها في مبحث خاصٍّ، مثل: كتاب (سفر السعادة) لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، وكتاب (الكامل) للمبرِّد (ت ٢٨٦هـ)، وكتاب (بقيَّة الخاطريات) لابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ)، وكتاب (كشف المشكلات) لجامع

---

١ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٣/ ٧.

٢ الحصائل في علوم العربية وتراثها، ٣/ ٢١٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العلوم الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، ورسالة (أخبار في النحو) لأبي طاهر عبد الواحد، و(العُجالة في تفسير الجلالة) للخُجَندي (ت ٧٠٠هـ أو نحوها).

وتنوَّعت الأدلَّة التي استخدمها بين: أدلَّةٍ تاريخيةٍ، وأدلَّةٍ مقارنةٍ، وأدلَّةٍ أسلوبية، وأدلَّةٍ استنباطية، وأدلَّة المحال عقلًا على المؤلِّف، وقد قيَّم الباحث كلَّ دليلٍ من هذه الأدلَّة مفردًا، ثمَّ قيَّمه مع مجموع الأدلَّة المستخدمة في تحقيق النسبة.

وهناك من الأدلَّة ما عدَّه الدَّالي دليلًا وهو ليس دليلًا، وهناك ما ذكره مرسلًا ولم يعدَّه دليلًا، وهو دليلٌ معتبر.

وكانت جهود الدَّالي مميَّزةً في مضمار تحقيق النسبة، خاصَّة في تحقيق آثار جامع العلوم الباقولي؛ إذ لم تظهر أدلَّةٌ تخالف ما ذهب إليه في نسبة أحد الكتب التي تعرَّض لها -بحسب اطِّلاعي- غير أنَّ كتاب (شرح فصيح ثعلب) المنسوب للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ما زال بحاجةٍ إلى مزيد جهدٍ لحلِّ إشكاليَّة نسبتِه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصادر والمراجع

الكتب

- آثار الجاحظ دراسة توثيقيَّة، محمَّد محمود الدروبي، رسالة ماجستير بكلِّيَّة الدراسات العليا، الجامعة الأردنيَّة، رمضان ١٤١٤هـ / شباط ١٩٩٤م.
- الآمل والمأمول، المنسوب للجاحظ، رمضان ششن، نشرته دار الكتاب الجديد، ط٢، ١٩٨٣م.
- الإبانة في تفصيل ماءات القرآن وتخريجها على الوجوه التي ذكرها أرباب الصناعة، جامع العلوم الباقولي، ت محمَّد أحمد الدَّالي، وزارة الأوقاف، الكويت، ٢٠٠٩م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت محمَّد أحمد الدَّالي، مؤسَّسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.
- أصالة الجاحظ، شارل بيلا، لجنة المغرب للتأليف والترجمة والنشر، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٦١/ ١٩٦٢م.
- بقيَّة الخاطريَّات، لابن جنِّي، محمَّد أحمد الدَّالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح، ١٩٩٢م.
- تحقيق نسبة النصِّ التراثي النثري مختلف النسبة إلى مؤلِّفه، محمَّد علي عطا، رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس، ٢٠١١م.
- الحصائل في علوم العربية وتراثها، محمَّد أحمد الدَّالي، دار النوادر، ط١، ٢٠١١م.
- الحنين إلى الأوطان، محمَّد بن سهل بن المرزبان، ت جليل العطيَّة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- دراسات توثيقيَّة وتحقيقيَّة في مصادر التراث، محمود عبد الله الجادر، جامعة بغداد، ١٩٩٠م.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر بن المرزبان الفارسي، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٣م/ ١٩٧٤م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، علم الدين السخاوي، ت محمَّد أحمد الدَّالي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- شرح الفصيح، للزمخشري، ت إبراهيم الغامدي، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة أمِّ القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكَّة المكرَّمة، ١٤١٧هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد عبد الكريم جمعه، الدار الشرقيَّة، ط٢، ١٩٨٩م.
- الشوق والعتاب، محمَّد بن سهل بن المرزبان، ت جليل العطية، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.
- الكامل، للمبرد، ت محمَّد أحمد الدَّالي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، جامع العلوم الباقولي، ت محمَّد أحمد الدَّالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المخطوطات العربية مشكلات وحلول، عابد المشوخي، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- معجز أحمد، لأبي العلاء المعرِّي، ت عبد المجيد دياب، دار المعارف، ١٩٨٦م.
- منهج تحقيق نسبة النصِّ النثري، محمَّد علي عطا، في دار ملامح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتَّحدة، ط١، ٢٠٢٠م.
- أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة، علي كاظم المشري، دار كيوان للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٠م.
- الوسيط في الأمثال، المنسوب للواحدي، ت عفيف محمَّد عبد الرحمن، دار الكتب الثقافية بالكويت، ط١، ١٩٧٥م.

البحوث والدوريات

- «الآمل والمأمول منحول للجاحظ»، عبد الله العويشق، مجلَّة كلِّيَّة اللغة العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ج٣، (ص ٢٧٣ – ٢٨٢)، عام ١٩٧٣م.
- «الآمل والمأمول المنسوب للجاحظ»، إبراهيم السامرَّائي، مجلَّة مجمع اللغة العربية بالأردن، العدد ٢٣ ،٢٤، س٧، (ص١٣٧-١٥٣)، ربيع الأوَّل- رمضان ١٤٠٤هـ، كانون الثاني- حزيران، ١٩٨٤م.
- «حول نسبة كتاب الحجَّة في القراءات السبع لابن خالويه»، عبد العال سالم مكرم، مجلَّة اللسان العربي، المجلَّد التاسع، ج١، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي، جامعة الدول العربية، الرباط، المغرب، د ت.
- «الدليل الشافي على تأمُّلات ونظرات الدَّالي في شرح الفصيح للزمخشري»، لإبراهيم الغامدي، عالم الكتب، مج ٢٠/ ع٤، المحرَّم- صفر، ١٤٢٠هـ/ مايو . يونيو، ١٩٩٩م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- «الردُّ الصحيح لمن حاول دفع نسبة شرح الفصيح»، لإبراهيم الغامدي، مجلَّة عالم الكتب، مج٢٤/ ع٢ (رمضان- شوال ١٤١٩هـ/ يناير- فبراير ١٩٩٩م).
- « كتاب الآمل والمأمول المنسوب للجاحظ، تحقيق نسبته ونظرات فيه»، محمَّد أحمد الدَّالي، مجلَّة الفيصل، الرياض، العدد١٠٢، ١٩٨٥م.
- «شرح الفصيح [المنسوب] للزمخشري: تحقيق نسبته ونظرات فيه»، للدالي، مجلَّة عالم الكتب، مج٢٠/ ع١، ص٣١، رجب- شعبان، ١٤١٩هـ/ نوفمبر- ديسمبر، ١٩٩٨م.
- «شرح الفصيح ليس للزمخشري بل للإستراباذي»، لمحمَّد عبد الله العزام، مجلَّة عالم الكتب، مج٢١،ع ٢-٣، (رمضان- شوال- ذو القعدة- ذو الحجة)، ١٤٢٠هـ/ (يناير- فبراير- مارس- أبريل)، ٢٠٠٠م.
- «شرح الفصيح المنسوب للزمخشري ليس له البتَّة»، لمحمَّد الدَّالي، مجلَّة عالم الكتب، مج٢١/ ع٣.٢ (رمضان- شوال/ ذو القعدة- ذو الحجة ١٤٢٠هـ (يناير- فبراير/ مارس- إبريل ٢٠٠٠م).
- «الفصل في نسبة كتاب الحجَّة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه»، محمَّد علي عطا، مجلَّة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج٢٣، ع٤، (شوال-ذو الحجة ١٤٤٢هـ/ مايو-يونيو٢٠٢١م).
- «كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرمَّاني: تحقيق اسمه ونسبته إلى ابن فضال المجاشعي»، سيف بن عبد الرحمن العريفي، مجلَّة عالم الكتب، مج٢٣، ع٥-٦، (الربيعان- الجماديان ١٤٢٣هـ)، (مايو - يوليو- أغسطس٢٠٠٢م).

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner